

الفصل الثامن

الصداق في الإسلام

obeikandi.com

صداق أزواج النبي ﷺ

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال سألت عائشة زوج النبي ﷺ: كم كان صديق رسول الله ﷺ قالت كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشاء، قالت أتدري ما النشاء قال قلت: لا، قالت: نصف أوقية فذلك خمسمائة درهم فهذا صديق رسول الله ﷺ لأزواجه" (١).

وإنما سأل أبو سلمة ﷺ عن عائشة - رضي الله عنها - عن مقدار الصديق الذي أصدقه رسول الله ﷺ لنسائه لمعرفة سنته ﷺ والاقتداء به فيها، لأن عمله ﷺ أفضل الأعمال وحب رسول الله ﷺ يدفع إلى اتباع سنته. وعائشة - رضي الله عنها - من أعلم الناس بذلك مع صغر سنها لأن رسول الله ﷺ قد عقد على عائشة بعد وفاة السيدة خديجة - رضي الله عنها - وشاهدت السيدة عائشة - رضي الله عنها - أزواجه ﷺ ووعت مقدار صداقهن "قالت كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشاء".

وقد استحَب العلماء أن يكون الصديق خمسمائة درهم اقتداء برسول الله ﷺ في صداقه لنسائه وهذا فيما عدا أم حبيبة - رضي الله عنها - التي توفي زوجها وهي بالحبيشة فأصدقها النجاشي عن رسول الله ﷺ بأربعة آلاف درهم وأربعين ديناراً إكراماً لرسول الله ﷺ ذلك

أن الرجل قد أسلم ودخل الإيمان قلبه وأحب رسول الله ﷺ حبا عظيما وأمره الرسول ﷺ أن يعقد له على السيدة أم حبيبة - رضى الله عنها - . فقدم هذا الصدّاق تقديرا منه لرسول الله ﷺ وهدية لهذه المرأة المهاجرة المؤمنة التى مات زوجها وتركها فى أرض الغربة .

• التّغالى فى الصدّاق وموقف الرسول منه :

لقد أنكر رسول الله ﷺ على أحد أصحابه أن يرهق نفسه بالصدّاق، ففى حديث أبى هريرة فى الرجل الذى أمره رسول الله ﷺ بالنظر إلى من يريد زواجها أن الرسول ﷺ سأله على كم تزوجتها؟ قال: على أربع أواق ، فقال له النبى ﷺ "على أربع أواق كأننا ننحتون الفضّة من عرض هذا الجبل" وذلك لأن الرجل كان فقيرا لا يملك شيئا من المهر ، ولذا جاء إلى النبى ﷺ يستعين به على أداء هذا الصدّاق.. فاستكثر ذلك فى حقّه واشتد إنكاره عليه، فالله تعالى لا يكلف نفسا إلّا وسعها ولا يحمل الإنسان إلّا ما يطيقه.

هذا وأمر المهر موكول إلى الطرفين ، ورسول الله ﷺ لم يعين لأكثره حدا لكن الأكمل والأفضل أن يكون يسيرا حتى يتيسر للشاب أن يجمعه من حلال وبدون إرهاب أو استدانة يكون لها أثرها السيئ على الحياة الزوجية واستقرارها.

والإسلام إنّما يكره التّغالى فى كل أمر حتى العبادة وخير الأمور التّوسط والاعتدال.

ولارب أن التّغالى ، فى المهور فيه إعنات للشباب وإرهاب لهم إذ

يتحمل الواحد منهم ما لا يطيق حمله ، كما أنه يؤدي كذلك إلى إعانات أهل المرأة ذلك أن الذي يدفع كثيرا يريد أن يدخل بيته مثله أضعافا مضاعفة ، وبذلك يكون الإضرار بالطرفين.

وكثيرا ما يؤدي ذلك التغالى إلى قصور الهمم عنه، ذلك أن أكثر الشباب لا يملك إلا دخله من العمل وليس له من المال أو المتاع ما يستعين به على بذل هذا الصدّاق وبذلك يصعب عليه أن يسلك الطريق إلى الحلال الطيب الذي به يستقيم أمره وتتغير حياته ويشعر بالسكينة والطمأنينة وقد يتغلب عليه الشيطان فيضطره إلى الوقوع في الحرام ، والطريق إلى الحرام سهل التكاليف قليل الأعباء المالية لكنه صعب على النفوس العفيفة قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّنى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢] ، وقد يتغلب الشيطان كذلك على الفتاة إذا لم تجد من يتزوجها لعجز أهلها عن تجهيزها كما يبتغى الشاب أو لإحجامه عنها لثقل تكاليفه.

والذى يدفع إلى هذا التغالى إنما هو حب الدنيا والركون إليها والتفاخر بها والتعلق بحطامها الفانى القليل وحرص الناس على مظاهرها وزينتها وتنافسهم فيها.

والدنيا في الحقيقة لا قيمة لها ولا ينبغي للإنسان أن يتعلق بها، وقد قال تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

وقد زاد هذه المشكلة سوءاً وخطراً ثقل تكاليف الحياة وتعسر الحصول على المسكن ، أضف إلى ذلك أن فتنة النساء أشد فتنة على الرجال كما قال ﷺ "ما تركت بعدى فتنة أضّر على الرجال من النساء" (١) والزواج خير حافظ من هذه الفتنة فإذا لم يتيسر الزواج هوى الإنسان إلى هاوية الرذيلة وذلك لقوة الشهوة وتغلبها على العقل وضعف الإنسان أمامها .

وقد أدى كل ذلك إلى انحلال الكثير من الشباب والشابات والخروج عن تعاليم الدين ، فكشفت المرأة عن محاسنها وتفننت في زينتها إغراء للرجل وإغواء له وضعف الرجل أمامها ووقع في حباثلها ومال إليها وازدادت رغبته قوة ، فإما أن يسلك الطريق إلى الحلال الطيب ، وما أشقه وإما أن يسلك الطريق إلى الحرام الخبيث وما أيسر التردى إليه ، وقد أدى ذلك إلى تفكك الأسر وانحلالها ، ولو عاد الناس إلى دينهم واقتدوا بسنة رسولهم ﷺ في الاعتدال والتوسط لاستراحوا وأراحوا ، ولما كان هذا الانحراف ولما كانت هذه المشاكل المعقدة المرتبطة بالزواج .

والصدّاق ليس ثمناً للمرأة وإنما هو نحلة وعطية وهبة تكريماً لها وتعبيراً عن الرغبة فيها وتطييباً لنفسها هي وأهلها .

وعلى الرجل أن يعد لها المتاع الضروري الذي لا غنى عنه مما لا تكلف فيه ولا إرهاق ، وهذه أمور من اليسير توفيرها ، وبذلك

تنشأ الأسرة من أول الأمر على ابتغاء رضوان الله وعلى عدم التعلق بالدنيا ويستطيع أن يعيش الزوج مع زوجته بما تيسر فلا دين ولا تكليف بما لا يطاق.

ومن أجل بناء الحياة الزوجية والمحافظة على استقرارها وسعادتها رغب رسول الله ﷺ في تيسير المهور وعدم التغالي فيها. قال ﷺ: "خير النساء أحسنهن وجوها وأرخصهن مهورا" (١) وقال ﷺ: "من يمن المرأة تيسير خطبتها وتيسير صداقها" (٢) وقال ﷺ: "إن أعظم النكاح بركة أسره مثونة" (٣).

وقال عمر رضي الله عنه: (لا تغلوا صداق النساء) فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة كان أولاكم بها النبي ﷺ ما أصدق رسول الله ﷺ امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من أكثر من ثنتي عشرة أوقية" (٤).

ولقد أراد عمر رضي الله عنه أن يفرض على الناس حدا معيناً من المهر ويمنع من التغالي في المهور. فاعتضت عليه امرأة وقالت: ليس ذلك لك يا عمر إن الله يقول: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ (٥) [النساء: ٢٠].

(١) أحمد .
(٢) ابن عدي بسند ضعيف .
(٣) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٩١ .
(٤) أبو داود ج ١ ص ٤٨٦ .
(٥) فتح الباري ج ٩ ص ١٦٢ ومسلم ج ٩ ص ٢١٢ .

فرجع عمر وقال أصابت امرأة وأخطأ عمر. وهذا إننا يفيد أنه لا ينبغي للحاكم أن يلزم الناس بحد معين من المهر بحيث يحصل ذلك قانونا يعاقب من يخالفه. وإنما يأتي ذلك عن طريق الإقناع بأن ذلك هو الصالح العام، وأن الزواج طلب للعفاف وابتغاء لمرضاة الله والدار الآخرة. وليس طلبا للدنيا وزينتها وذلك عن طريق التربية الخلقية الإسلامية والوازع الديني لا عن طريق فرض القوانين.

وخيار الناس كانوا يزوجون بناتهم على تيسير من المال، فقد زوج سعيد بن المسيب ابنته على درهمين، وقد كان من أكابر التابعين ولم ينكر عليه أحد بل عدوا ذلك من فضائله ومناقبه.. وقد قال ﷺ "من أعطى في صدّاق ملء كفه سويقاً أو تمراً فقد استحل" (١).

والمهر قد يكون بالنسبة لإنسان كثيراً، وبالنسبة لغيره قليلاً بحسب حاله من الفقر والغنى، وكل يراعى ما يليق بحاله في حدود ما شرعه الله تعالى وما سنه رسول الله ﷺ.

الصادق على القرآن

روى البخارى عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله جئت أهب لك نفسي فنظر إليها رسول الله ﷺ فصعد النظر فيها وصوبه ثم طأطأ رسول الله ﷺ رأسه ، فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا ، جلست ، فقام رجل من أصحابه فقال يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها ، فقال ﷺ: "هل عندك من شيء" ؟ فقال لا والله يا رسول الله ، فقال: "اذهب إلى أهلِكَ فانظر هل تجد شيئا".

فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا ، فقال رسول الله ﷺ: "انظر ولو خاتما من حديد" فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد، ولكن هذا إزارى قال سهل ماله رداء فلها نصفه ، فقال رسول الله ﷺ: "ما تصنع بإزارك إن لبسته لم يكن عليها منه شيء" ، وإن لبسته لم يكن عليك منه شيء.

فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام، فرآه رسول الله ﷺ موليا فأمر به فدعى فلما جاء، قال ﷺ: "ماذا معك من القرآن" قال معى سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا عددها - فقال ﷺ: "تقرؤهن عن ظهر قلبك" قال نعم ، قال ﷺ: "اذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن" (١).

ولم يقف أحد على اسم هذه المرأة ولم يذكرها الرواة أدبا وحياء

وغيره فليس من شأن العرب أن يذكروا أسماء نسائهم وبناتهم وكذلك ستر على هذه المرأة المسلمة.

والذي حملها على ذلك هو حبها لرسول الله ﷺ فدفعها إلى أن تقدم نفسها عطية ومنحة لأشرف مخلوق وأفضل رسول ليتسنى لها أن تقوم بخدمته ، وأن يقضى حاجته منها، ولكي تنال شرف القرب منه وليحصل لها من خيره ﷺ وبركاته. فدفعها ذلك دفعا إلى أن تخالف ما فطرت عليه النساء غالبا من الحياء الشديد لاسيما في أمر النكاح لا طلبا للذة أو مال بل رغبة في الخير وإكراما لخير الخلق ﷺ .

ولقد كانت السيدة عائشة - رضى الله عنها - تغار من هؤلاء النسوة اللاتى وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ وتتعجب من ذلك فقالت: "أما تستحي المرأة أن تهب نفسها للرجل فلما نزلت ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ الآية ، قالت قلت يا رسول الله ما أرى ربك إلا يسارع في هواك.

وقد وهب بعض النساء أنفسهن لرسول الله ﷺ ومن هؤلاء: خولة بنت حكيم وأم شريك وفاطمة بنت شريح وليلى بنت قيس بن الحطيم ، قال ثابت البتاني: كنت عند أنس وعنده ابنة له ، قال أنس جاءت امرأة إلى رسول الله تعرض عليه نفسها قالت يا رسول الله ألك لى حاجة فقالت بنت أنس: ما أقل حياءها واسوءتاه واسوءتاه ، قال هي خير منك رغبت في النبي ﷺ فعرضت عليه نفسها (١).

وأن تهب المرأة نفسها لرسول الله ﷺ أمر جائز ، قال تعالى: ﴿وَأَمْرَآةٌ مُّؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْرِهَهَا حَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

فإذا وهبت المرأة نفسها ورضيها رسول الله ﷺ ورغب فيها حلّت له بدون مهر لا في الحال ولا في المال ، لكنه ﷺ لم يدخل بامرأة من الواهبات لأن ذلك راجع إلى إرادته واختياره ، وأما الله تعالى فقد أحل ذلك له ، وأمر قد أباحه الله تعالى لحبيبه ﷺ فهو أمر كريم محمود وما حمل السيدة عائشة - رضي الله عنها - على ما قالت إلا الغيرة التي فطر النساء عليها.

ولو أن جميع النساء ملكن أنفسهن لرسول الله ﷺ لكان ذلك قليلا نظرا إلى منزلته السامية ومكانته العالية التي ما نالها أحد غيره، وقال القرطبي هذا قول أبرزه الدلال والغيرة ويغتفر من أجلها مثل ذلك.

وأما ابنة أنس ؓ فإنما قالت ما قالت لأن أقوى صفة وأفضلها عند المرأة هي حياؤها. فأقدام المرأة على هبة نفسها مخالف لما فطر عليه النساء فتعجبت لذلك وإن كان أمرا مشروعاً. هذا والآية الكريمة صريحة في أن هبة المرأة نفسها أمر خالص لرسول الله ﷺ وخاص به لا يحل لأحد غيره.

وأما غيره ﷺ فلا بد له من أن يعطى صدّاقا ، قال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيَّتًا﴾ [النساء: ٤].

والأمر للوجوب، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْئَتِنَا وَإِنَّمَا تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنِ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢٠، ٢١].

دل ذلك على وجوب بذل المهر للمرأة وعلى حرمة أخذ شيء منه بدون رضاها ولو كان بذله مباحا لما كان ذلك الذم الشديد لمن أراد أن يأخذ منه شيئا ورسول الله ﷺ لم يزوج أحدا إلا بمهر وإن كان فقيرا.

وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز لأحد ما عدا رسول الله ﷺ - أن يتزوج بغير صداق، فقد سأل رسول الله عن الصداق الرجل الفقير الذي يرغب في الزواج فقال له "هل عندك شيء تصدقها به" ولو جاز لغيره أن يتزوج بدون صداق لما سأل هذا الرجل عنه مع شدة فقره، وهبت المرأة نفسها له ﷺ ولما بالغ في الأمر بتحصيله.

والأفضل أن يذكر الصداق في العقد ليكون أقطع للنزاع وأنفع للمرأة لأنه لو لم يحدد صداقا لكان ذلك مثار نزاع قد يؤدي إلى الفراق وما أحرص النفوس على المال وما أشحها عليه وهو أنفع للمرأة.

كذلك ليكون حقا معلوما ثابتا لها ولتشتري به بعض ما يلزمها للزواج من متاع وثياب.

ولو طلقت المرأة وقد سمى المهر وجب لها نصفه، أما إذا لم يسم

لها مهر فلا يجب لها إلا المتعة فإن عقد العقد بدون تسمية الصداق صح العقد ووجب لها مهر المثل ، قال تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

فهذا تصريح بصحة النكاح والطلاق من غير مهر ثم يجب لها مهر المثل وإنما يجب بالدخول على الأصح كما هو ظاهر هذه الآية الكريمة. وقيل يجب بمجرد العقد والآية الكريمة ترد عليه.

المرأة التي تفوض زوجها

أما المرأة المفوضة أمر نفسها إلى الرجل فإنه متى دخل بها وجب لها عليه مهر المثل، وقد روى أن بنت واشق فوضت زوجها في صداقها فحكم لها رسول الله ﷺ بصداق مثلها عندما توفي زوجها ، والموت والدخول سواء في تقرير مهر المثل للمفوضة.

ولو أن امرأة وهبت نفسها لرجل غير النبي ﷺ ولم تذكر مهرًا بطل هذا النكاح عند الجمهور لأنه لا يجوز لامرأة أن تهب نفسها لغير النبي ﷺ بنص الآية الكريمة.. وقد أجاز الحنفية ذلك النكاح وأوجبوا لها مهر المثل وأجازوه الأوزاعي في حالة ما إذا لم يشترط أن لا مهر لها فإن اشترط أن لا مهر لها لم يصح النكاح.